

Distr.: General
31 March 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والسبعون

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، 8 تشرين الأول/أكتوبر 2021، الساعة 15:00

الرئيسة: السيدة كروتوليتي (نائبة الرئيسة) (ليتوانيا)
فيما بعد: السيدة آل ثاني (قطر)

المحتويات

البند 85 من جدول الأعمال: سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

21-14463 (A)



الدستوري للدول أو التدخل في شؤونها الداخلية أو انتهاك سيادتها في تنظيم الشؤون الداخلية. والواقع أن التركيز على حقوق الإنسان على حساب سيادة الدولة يقوض حقوق الإنسان.

4 - واستطرد قائلاً إن الجزاءات القسرية الانفرادية التي تتخطى مجلس الأمن، منتهكةً بذلك ميثاق الأمم المتحدة، تتعارض مع مبدأ سيادة القانون. والجزاءات تضر بسلامة المواطنين ورفاههم وتقوض حقوق الإنسان، لا سيما حقوق أشد الفئات ضعفاً، بالحد من قدرتهم على العمل وتلقي الرعاية الطبية والحصول على الدعم الاجتماعي. كما أن التدابير القسرية الانفرادية التعسفية تقوض استقلال الدول وسيادتها، وكثيراً ما تكون السبب في زعزعة الاستقرار الإقليمي على المدى الطويل مما يجعل من المستحيل الحفاظ على احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. وأوضح أن الأولوية التي تتمتع بها سيادة القانون تعني أن الدول ملزمة بالتقيد دائماً بجميع المبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك احترام سيادة الدول واستقلالها. ولذلك فإن التدابير التعسفية والمعايير المزدوجة تتنافى مع وفاء الدول بهذه الالتزامات.

5 - وختم كلمته قائلاً بالإصلاح المؤسسي، رغم ضرورة تكيف الدول مع تغير الزمن، ينبغي أن يجري حصراً ضمن إطار قانوني ودستوري، وليس من خلال العنف والاضطرابات والتدخل الخارجي. وأشار إلى أن بيلاروس، باعتبارها دولة ذات سيادة تحرص على إجراء إصلاح تشريعي منهجي وتدرجي، قد أنشأت لجنة تضم مسؤولين حكوميين وقادة مدنيين وقادة في مجال الأعمال وأكاديميين لمراجعة دستورها، الذي سيخضع بعد ذلك للاستفتاء.

6 - السيد موليفي (جنوب أفريقيا): قال إن القانون الدولي وسيادة القانون يشكلان أساس النظام الدولي. وأضاف أن سيادة القانون على الصعيد الوطني وسيادة القانون على الصعيد الدولي مفهومان مترابطان ترابطاً لا انفصام له. وأبرزت جائحة كوفيد-19 أهمية سيادة القانون على كلا الصعيدين. وكشفت عن أوجه تفاوت شديدة في توزيع الثروة والموارد، والعدالة والأمن، وحماية حقوق الإنسان، مما تسبب في فقدان ثقة الجمهور وازدياد الطلب على العدالة وعلى سيادة قانون تكون أكثر تركيزاً على الإنسان. وسيادة القانون هي محور استراتيجيات النمو الشامل التي تحسن حياة المواطنين وتؤدي إلى تحسين سبل الحصول على الفرص الاقتصادية وغيرها.

7 - وأردف قائلاً إن القيم الديمقراطية المتمثلة في الكرامة الإنسانية والمساواة والحرية وسيادة القانون مكرسة في دستور بلده، وإن حكومة

نظراً لغياب السيدة آل ثاني (قطر)، تولت رئاسة الجلسة السيدة كروتوليتي (ليتوانيا)، نائبة الرئيسة.

افتُتحت الجلسة الساعة 15:05.

البند 85 من جدول الأعمال: سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (تابع) (A/76/235)

1 - السيد إيفسينكو (بيلاروس): قال إن وفد بلده يرحب بجهود المنظمة لمساعدة الدول على تعزيز المؤسسات القانونية الوطنية والسلطة القضائية وتشجيع التقيف القانوني العام أثناء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وينبغي للمنظمة أن تركز هذه الجهود في المقام الأول على إعادة بناء مؤسسات العدالة الوطنية وتدريب الخبراء القانونيين المحليين، مع مراعاة الخصائص المحلية قدر الإمكان. وأضاف أن وفد بلده يلاحظ أن الأمانة العامة تؤدي دوراً هاماً في تدوين القانون الدولي وتطويره التدريجي، كما يتجلى في بدء نفاذ اتفاقات دولية جديدة؛ وموافقة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) على نشر الدليل القانوني للصفوك الموحدة في مجال العقود التجارية الدولية، مع التركيز على المبيعات؛ والأنشطة التي يُضطلع بها في إطار برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه.

2 - وأردف قائلاً إن الموضوع الفرعي المختار للدورة الحالية وثيق الصلة بالطريقة التي يتفاعل بها مفهوم سيادة القانون مع حقوق المواطنين ومصالحهم. وتتفق بيلاروس تماماً مع الرأي السائد بأن التقيد الصارم بمبدأ سيادة القانون يعزز تساوي الدول في السيادة ويكفل مشروعية الإجراءات التي تتخذها الدول وإمكانية التنبؤ بها، وبالتالي بناء الثقة بين الدول وتعزيز التنمية المستدامة. ورأى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم سيادة القانون على الصعيد الدولي باعتبار ذلك أولوية وأن يبني جهوده الرامية إلى تحقيق ذلك على المبادئ الأساسية والمترابطة والمتساوية المتمثلة في المساواة في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، والوفاء بالالتزامات بحسن نية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

3 - وتابع قائلاً إن سيادة الدولة هي أساس أي نظام قانوني وطني، وبالتالي لا يمكن النظر إليها على أنها متعارضة مع حقوق الإنسان، لأن كليهما لازم في دولة تحكمها سيادة القانون. وينبغي ألا تستخدم حماية حقوق الإنسان لتبرير الإخلال بالنظام

11 - وفيما يتعلق بإمكانية اللجوء إلى القضاء، أفادت بأن كولومبيا تقر بأهمية المحكمة الجنائية الدولية في مكافحة الإفلات من العقاب على أبشع الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. واستدركت قائلة إنه ينبغي للدول، بالتوازي مع عمل المحكمة وبالتعاون معها، أن تعزز قدرتها الوطنية على مقاضاة مرتكبي هذه الجرائم ومعاقبتهم. فلا يمكن أن تدوم سيادة القانون إلا إذا فعلت ذلك.

12 - وأوضحت أن حكومة بلدها تدرج جيدا التحديات التي تواجهها كولومبيا في مختلف المجالات، والتي يمكن حل معظمها بتعزيز سيادة القانون. وسيادة القانون على أسس متينة شرط أساسي لتحسين فرص الحصول على الخدمات العامة، ووضع حد للفساد، وحماية حرية التعبير، وكفالة المساواة في اللجوء إلى القضاء، وزيادة ثقة المواطنين في المؤسسات. ويلزم اتخاذ إجراءات منسقة لضمان الفعالية والاستدامة الطويلتي الأجل في الخطوات المتخذة لمعالجة المشاكل المعقدة المتعددة الأبعاد المتصلة بسيادة القانون، مثل تعزيز نظام العدالة؛ وضمان الهجرة المنظمة والأمن والنظامية؛ والنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين الشباب.

13 - وقالت في الختام إنه ينبغي للمنظمة أن تركز، في تعاونها مع الدول، على جوانب سيادة القانون التي يمكن تحسينها. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي تعزيز قنوات الاتصال بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن. وينبغي أن تكمل المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون جهود البلدان وينبغي، كما أشار إليه الأمين العام في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982)، أن تدعم الدول والمجتمعات المحلية والناس في إعادة صياغة عقدهم الاجتماعي، باعتباره أساسا لصون السلام.

14 - السيد المنصوري (قطر): قال إن احترام سيادة القانون عنصر أساسي لتحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، التي تقتضي المساواة والاحترام المتبادل والتعاون بين الدول ووضع نظام دولي قائم على القواعد. وأضاف أنه تم التأكيد على أهمية سيادة القانون في العديد من الصكوك والإعلانات، بما في ذلك الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005 والإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

15 - وأردف قائلاً إن قطر تواصل، على الصعيد المحلي، تعزيز المؤسسات المعنية بسيادة القانون، وزيادة الوعي بقضايا سيادة القانون، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، وضمان تكامل القوانين الوطنية مع الصكوك الدولية. وقد أجريت انتخابات مجلس الشورى في 2 تشرين الأول/

بلده ملتزمة بسيادة القانون والحوكمة الرشيدة. وتجلت جهودها الرامية إلى دعم سيادة القانون خلال جائحة كوفيد-19؛ فعلى سبيل المثال، أتاح وجود سلطة قضائية قوية للمواطنين اللجوء إلى المحاكم إذا رأوا أن حقوقهم قد انتهكت.

8 - واختتم قائلاً إن وفد بلده يشجع المنظمة على مواصلة تلبية طلبات الدول الأعضاء المتعلقة ببناء القدرات والمساعدة التقنية ودعم الإصلاحات المؤسسية الاستراتيجية. وبما أن سيادة القانون لا يمكن أن توجد إلا بوجود نظام قانوني شفاف، فإن بناء القدرات لتعزيز هياكل إنفاذ القوانين وضمان استقلال القضاء يكتسي أهمية خاصة.

9 - السيدة سولانو راميريز (كولومبيا): قالت إن كولومبيا، باعتبارها بلدا له باع طويل في التقيد بسيادة القانون، تولي أهمية كبيرة للحفاظ على المؤسسات وتعزيزها والكفاءة والفعالية في إقامة العدل. وأضافت أن حكومة بلدها تؤمن إيماناً راسخاً بأن إقامة العدل هي أحد الأدوار الرئيسية للدول وأن الجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون يجب أن تنبثق عن مبادرة الدول، وفقاً لاحتياجاتها الخاصة وقدرتها المؤسسية. وأكدت أن التزام حكومة بلدها ببناء السلام في ظل الشرعية لا يتزعزع. وقد أحرز تقدم كبير في تنفيذ اتفاق السلام الموقع في عام 2016 وفي إعادة إدماج المقاتلين السابقين. وأعربت عن امتنان كولومبيا للمساعدة التي قدمتها المنظمة في تنفيذ التدابير الرامية إلى دعم حقوق الضحايا في معرفة الحقيقة والعدالة والجبر، ودعمها لآليات العدالة الانتقالية، لا سيما الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، ولجنة الحقيقة، والوحدة الخاصة للبحث عن الأشخاص الذين هم في عداد المفقودين في سياق النزاع المسلح وبسببه. وأشارت إلى أن هذه المؤسسات يمكن أن تكون نماذج لتعزيز سيادة القانون في البلدان التي تعاني من حالات مماثلة لحالة كولومبيا.

10 - وتابعت قائلة إنه يتعين مواصلة بذل الجهود لتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون، في كولومبيا وفي أمريكا اللاتينية بصفة عامة، خاصة في سياق جائحة أجبرت الأمم على مواجهة تحديات لم يسبق لها مثيل. ولا بد من توطيد المؤسسات السياسية ومنح المواطنين قدراً أكبر من السلطة وزيادة ما يتمتعون به من قدرة، وذلك من أجل التأثير مباشرة في عمليات اتخاذ القرار. ولا بد أيضاً من زيادة الشفافية في الهيئات الحكومية. وفي هذا الصدد، أعربت عن رغبة وفد بلدها في توجيه الانتباه إلى فتوى محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بشأن إعادة انتخاب الرئيس دون حدود زمنية للولاية، التي أبرزت فيها المحكمة الترابط بين الديمقراطية وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان.

العقاب على أخطر الجرائم بمقتضى القانون الدولي، ولكن المحاكم الوطنية تحتفظ بالاختصاص القضائي الأساسي لمقاضاة هذه الجرائم، وفقا لمبدأ التكامل.

20 - وواصل قائلاً إنه، إلى أن يحظى نظام روما الأساسي بقبول عالمي ويتمكن مجلس الأمن من الاضطلاع بدوره بمقتضى هذا النظام الأساسي، يجب البحث عن سبل بديلة للمساءلة. وبإمكان الجمعية العامة أن تؤدي دوراً مجدداً في هذا الصدد، كما يتجلى في إنشاء الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011. وقد كان للآلية أثر ملموس؛ وتقوم الدول بتبادل المعلومات معها وتجري الملاحقات القضائية في المحاكم الوطنية. كما أنها كانت بمثابة نموذج لحالات أخرى، لا سيما في ميانمار. وأعرب عن تطلع وفد بلده إلى إجراء مناقشات بشأن إنشاء آلية دولية شاملة ومحايدة ومستقلة ونماذج أخرى من نماذج المساءلة المبتكرة القائمة على مبدأ التكامل.

21 - واختتم كلمته قائلاً إن التحديات التي تطرحها الفضاءات الرقمية غير الخاضعة للتنظيم بشكل كاف واستخدام التكنولوجيات الجديدة تتطلب اهتماماً عاجلاً، كما أشار إليه الأمين العام. وتتوافق الآراء على أن القانون الدولي ينطبق على الفضاء الإلكتروني. وفي المناقشات المتعلقة بكيفية تطبيقه على الحرب السيبرانية، يجب النظر في مدى انطباق نظام روما الأساسي ودور المحكمة الجنائية الدولية. وأنشأت ليختنشتاين، إلى جانب 10 دول أخرى أطراف في نظام روما الأساسي، مجلساً للمستشارين لدراسة هذه المسألة. وأعرب عن تطلع بلده إلى تقديم التقرير النهائي للمجلس خلال أسبوع القانون الدولي في الدورة الحالية.

22 - السيد كوبا (إندونيسيا): أشار إلى أنه لا يوجد تعريف متفق عليه لسيادة القانون، فقال إن سيادة القانون تتألف من ثلاثة عناصر على الأقل وهي: سيادة القانون، والمساواة أمام القانون، ومراعاة الأصول القانونية. وأضاف أن حكومة بلده تسترشد في تنفيذها لهذه العناصر بإيمانها بإله واحد، وبالإنسانية والوحدة الوطنية والديمقراطية القائمة على التداول، والعدالة الاجتماعية. وأردف قائلاً إن وفد بلده يرحب بالإعلان السياسي المعتمد في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد (القرار د-1/32)، الذي من شأنه أن يساعد على حفز الالتزام السياسي الجماعي وتوجيه جهود مكافحة الفساد. وأعرب عن تقديره للجهود التي تبذلها المنظمة لتعزيز سيادة القانون،

أكتوبر 2021. وعلى الصعيد الدولي، عملت قطر بالتنسيق مع مجلس الأمن وغيره من هيئات الأمم المتحدة على تعزيز التسوية السلمية للنزاعات وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وما فتئ مركز حكم القانون ومكافحة الفساد في الدوحة يعمل بنشاط منذ عام 2012، ولا تزال جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميز في مكافحة الفساد تقدّم في كانون الأول/ديسمبر كل عام. وأشار إلى أن قطر شاركت بفعالية في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد، التي عقدت في نيويورك في حزيران/يونيه 2021.

16 - تولت السيدة آل ثاني (قطر) رئاسة الجلسة.

17 - السيد ألافى (ليختنشتاين): قال إن سيادة القانون، كما جاء في تقرير الأمين العام (A/76/235)، هي أساس تنشيط العقد الاجتماعي. وأضاف أن وفد بلده يشعر بالتفاؤل إذ لاحظ أن كفاءة سيادة القانون المتمحورة حول الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي لا تزال تشكل أولوية للأمم المتحدة. ومشاركة المنظمة في الجهود الجماعية الرامية إلى تعزيز سيادة القانون ذات أهمية بالغة. وحتى قبل جائحة كوفيد-19، كان ملايين من الناس يعيشون في ظروف قاسية يسودها الظلم، في حين أن بلايين من الناس لم يتمكنوا من حل مشاكلهم اليومية المتعلقة بالعدالة أو استبعادوا من الفرص التي يتيحها القانون. وزادت الجائحة من تردي الأوضاع. وأشار إلى أن التعاون الدولي وتعددية الأطراف الفعالة ضروريان أكثر من أي وقت مضى لمنع نشوب النزاعات، والحفاظ على السلام، وتعزيز سيادة القانون، وضمان إمكانية لجوء الجميع إلى القضاء.

18 - واستطرد قائلاً إن التحديات التي تعترض تحقيق السلام والأمن تتطلب تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي، بوجه خاص. وما برحت ليختنشتاين تعمل بجد مع الدول الأخرى لضمان تفعيل اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بشأن جريمة العدوان، مما يمكن المحكمة من إقامة العدل لضحايا الحرب العدوانية ويمكنها أيضاً من اتخاذ إجراءات لردع أي عدوان آخر. وأعلن أن ليختنشتاين ستواصل العمل من أجل تحقيق التصديق العالمي على نظام روما الأساسي بصيغته المعدلة.

19 - وتابع قائلاً إن الإفلات من العقاب، بما في ذلك العقاب على أخطر الجرائم بمقتضى القانون الدولي، لا يزال يشكل عبئاً على المجتمعات. وتشكّل الأنشطة الرامية إلى ضمان الحياد في العدالة والمساءلة استثمارات في السلام المستدام. والمحكمة الجنائية الدولية هي المؤسسة المركزية في مكافحة الإفلات من

الدولي بمعناه الواسع وأن تستخدم آليات من قبيل الوساطة والمصالحة لتسوية المنازعات.

26 - وتابع يقول إن التسوية السلمية للمنازعات الدولية مبدأ رئيسي من مبادئ القانون الدولي، على النحو المعترف به في إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، الذي يحث الدول الأعضاء على الامتناع عن اتخاذ أي إجراء قسري يحرم الشعوب من حقها في تقرير المصير والحرية والاستقلال. وأعلنت عدة قرارات للجمعية العامة ومجلس الأمن بطلان أي محاولة انفرادية لتغيير مركز إقليم محتل لم يتمكن شعبه من ممارسة حقه في تقرير المصير. وسيظل تحقيق نظام عالمي عادل ومنصف واحترام سيادة القانون على الصعيد الدولي هدفين بعيدي المنال ما دامت هذه المنازعات دون حل. ولذلك ينبغي للأمم المتحدة أن تركز مزيداً من الوقت والطاقة من أجل التصدي لها.

27 - ومضى يقول إن باكستان تواصل الدعوة إلى إجراء التغييرات الضرورية في الهيكل العالمي لمكافحة الإرهاب ونظم جزاءات مجلس الأمن، التي تشكل تحديات أمام القانون على الصعيدين الدولي والوطني. ويجري بصورة متزايدة إدماج عدد من العمليات غير الشفافة وغير الشاملة ضمن هيكل مكافحة الإرهاب عن طريق وضع معايير وممارسات قانونية غير ملزمة. وأعرب عن تأييد باكستان لمواصلة إصلاح إجراءات لجان مجلس الأمن لضمان مراعاة الأصول القانونية وسبل الانتصاف الفعالة في تنفيذ نظم الجزاءات. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بعمل المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب واعترافه بمساهمة مكتب أمين المظالم المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن 1904 (2009) في تعزيز الشفافية في إجراءات جزاءات مجلس الأمن.

28 - وأنهى كلمته قائلاً إنه يتضح من الفقرة 36 من إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أن سيادة القانون الحقيقية تعني إرساء الديمقراطية في المنظمات الاقتصادية والنقدية والمالية الدولية، بما يخدم تنمية الشعوب بدلاً من إثراء قلة قليلة. وأبرزت جائحة كوفيد-19 أيضاً ضرورة إرساء هذه الديمقراطية، وكشفت عن أوجه عدم المساواة بين الدول وداخلها وأدت إلى تفاقمها، كما أبرزت ضرورة تجديد التضامن العالمي وبذل جهود متضافرة لمواجهة هذه التحديات غير المسبوقة. ونتيجة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 خريطة طريق للتغلب على الأزمة الحالية وإيجاد نظام اجتماعي واقتصادي عادل ومنصف

بوسائل منها الدعم المقدم إلى إندونيسيا وبلدان أخرى لوضع استراتيجيات للوقاية والاستجابة من أجل الأطفال المرتبطين بالجماعات الإرهابية وإعادة تأهيل النساء اللواتي كن مرتبطات سابقاً بإرهابيين.

23 - وفيما يتعلق بالموضوع الفرعي "تعزيز سيادة القانون المتمحورة حول الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي كأساس لخطتنا المشتركة"، قال إن وفد بلده يود أن يؤكد أن للشعب الإندونيسي حقاً قانونياً مضموناً في المشاركة في عملية وضع القوانين، ويمكنه أن يفعل ذلك من خلال آليات مختلفة، منها الجلسات العلنية والمؤتمرات وحلقات العمل، وتقديم إسهامات شفوية أو خطية. وأعرب عن التزام حكومة بلده التزاماً راسخاً بتشجيع المشاركة الكاملة للشعب الإندونيسي والتعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين في مكافحة كوفيد-19. وللبلد عدة قوانين قائمة متعلقة بإدارة الأمراض المعدية والكوارث، استُرشد بها في التصدي للجائحة. كما سنت قوانين تلحق الجائحة كارثة وطنية وتتبنى فرقة عمل وطنية لمكافحة كوفيد-19. وفي ختام كلمته، أعرب عن استعداد إندونيسيا للعمل مع جميع أصحاب المصلحة للنهوض بالالتزامات الواردة في تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982).

24 - السيد محمد عامر خان (باكستان): قال إن وفد بلده يعترف تماماً بالدور المركزي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي. وفي الوقت نفسه، يؤكد من جديد رأيه بأن تقديم الأمم المتحدة لأي مساعدة في مجال سيادة القانون إلى دولة عضو يتطلب موافقة الدولة المعنية. وأضاف أن تعزيز المؤسسات العامة وزيادة قدرتها على تلبية احتياجات الشعب يشكلان الركن الأساسي لسياسات حكومة بلده. ومن الأولويات فيما يتعلق بسيادة القانون ضمان إمكانية اللجوء إلى القضاء بسرعة وبتكلفة معقولة، وإرساء ثقافة المساءلة والقضاء على الفساد. وتعمل الحكومة أيضاً من أجل الحد من الفقر وإيجاد فرص العمل والتعجيل بالنمو الاقتصادي والتنمية.

25 - وأردف قائلاً إن التقييد بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك تسوية المنازعات بالطرق السلمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام حق الشعوب في تقرير المصير، أمور أساسية لتعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي، التي تتسم بدورها بأهمية بالغة في إقامة نظام دولي مؤات لتحقيق السلام والرخاء والكرامة وتكافؤ فرص التنمية للجميع. ورأى أن ضمان سيادة القانون على الصعيد الدولي يقتضي من الدول أن تخضع نفسها لسلطة القانون

- ومستدام. وتشكل سيادة القانون وقطاع العدالة عاملين من عوامل تمكين التصدي للجائحة والتعافي منها.
- 29 - السيدة سينيديوانغديث (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قالت إن تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي يسهم في صون السلم والأمن، وهما شرطان أساسيان للنهوض بالتنمية المستدامة. وأضافت أن من المهم أيضا ضمان إمكانية اللجوء إلى القضاء لجميع الناس على قدم المساواة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات. ورأت أن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز سيادة القانون على الصعيد الوطني مفيدة في تمهيد الطريق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى وجه الخصوص الهدف 16 المتعلق بالسلم والعدل والمؤسسات القوية. وينبغي لجميع الدول الأعضاء، لا سيما أقل البلدان نمواً، أن تستمر في تلقي الدعم لتعزيز قدرتها على تنفيذ استراتيجياتها وخططها الوطنية متشجياً مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.
- 30 - وأردفت قائلة إن حكومة بلدها ملتزمة التزاماً راسخاً بتعزيز سيادة القانون وتشجيع الحوكمة الرشيدة على الصعيد الوطني. وأحرز تقدم كبير في إطار خطة خمسية رئيسية للقطاع القانوني. وعلى وجه الخصوص، تم تعزيز قطاع العدل، واعتماد قانون جديد للعقوبات، وتعديل القانون المتعلق بعمل المحاكم ومكاتب المدعين العامين. ويتلقى القضاة والمدعون العامون تدريباً منتظماً لتعزيز قدراتهم. ولتعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء على نحو أفضل، أصدرت الحكومة مرسوماً بشأن المعونة القضائية وأنشأت صندوق معونة قضائية للمحرومين، ومكاتب للمعونة القضائية في جميع أنحاء البلد. ومن شأن دائرة إدارية أنشئت في نيسان/أبريل 2021 ضمان ما لجميع الناس من حقوق واستحقاقات وزيادة المساهمة في تعزيز سيادة القانون.
- 31 - وأشارت في ختام كلمتها إلى إنشاء منصة محوسبة لتيسير الحصول على المعلومات المتعلقة بالقوانين الوطنية ولتمكين الجمهور من التعليق على القوانين الجديدة والمشاركة في صياغتها. ولدى الجمعية الوطنية أيضا أدوات، من بينها خط اتصال مباشر، لتشجيع مشاركة الجمهور خلال دوراتها. وذكرت أن حكومة بلدها ركزت، لمواصلة تعزيز الحوكمة الرشيدة، على تحسين إدارتها العامة وتحديثها بوضع نظام لإدارة معلومات الموظفين وقاعدة بيانات لضمان إتاحة إحصاءات دقيقة وموثوقة لكل من موظفي الحكومة والمواطنين العاديين. وتواصل الحكومة تنفيذ خطة عملها بشأن منع الفساد في إطار الخطة الوطنية الخمسية الحالية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- 32 - السيد سيمكوك (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن أحد أكثر الاتجاهات إثارة للقلق من بين الاتجاهات التي حددها الأمين العام في تقريره (A/76/235) هو تسييس المؤسسات القضائية والأخطار التي تهدد استقلالها. وأضاف أنه يجب السماح للمؤسسات القضائية، في كل بلد، بأداء عملها دون أي شكل من أشكال التدخل ودون خوف من الانتقام. ويجب أن يتاح لها تطبيق الأطر القانونية الوطنية السارية، حتى عندما تكون قرارات الحكومة موضع خلاف. ومما يثير القلق أيضا الهجمات على أفراد الأمم المتحدة العاملين في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وأعلن أن حكومة بلده تدين بأشد العبارات الممكنة جميع أعمال العنف المرتكبة ضد أفراد الأمم المتحدة، التي قد تشكل جرائم حرب، وتشديد بذكرى جميع الأفراد الذين فقدوا أرواحهم أثناء خدمتهم للمنظمة.
- 33 - وأردف قائلاً إن تقرير الأمين العام أبرز أيضاً بعض التطورات الإيجابية، بما في ذلك مشروع القضاء الإلكتروني في بنغلاديش، الذي تلقى التدريب من خلاله ما يزيد عن 1 000 من الجهات الفاعلة في مجال القضاء. وساعد تحليل ملايين القضايا الجنائية والمدنية في كازاخستان على إنشاء نظام لرسم الخرائط يتيح تحسين إدارة القضايا، وأفضى دعم البنية التحتية للمراعية للاعتبارات الجنسانية إلى تحسين تمثيل المرأة في قوات الشرطة في باكستان.
- 34 - واستطرد قائلاً إن ممارسة اختيار المواضيع الفرعية يمكن أن تؤدي إلى مناقشات أكثر تركيزاً وإنتاجية بشأن سيادة القانون داخل اللجنة السادسة، وأعرب عن أمل وفد بلده أن تتمكن اللجنة من التوصل إلى توافق في الآراء على إدراج موضوع فرعي في جدول الأعمال لمناقشته في الدورة السابعة والسبعين. وأوضح أنه كلما اجتمعت اللجنة السادسة فهي تقوم بذلك على أساس الفهم الضمني بأن الخطاب القانوني، في أفضل حالاته، بديل عن طرق أشد خطورة لمعالجة المشاكل. ولهذا الفهم نفسه أهمية أساسية في الحفاظ على سيادة القانون. وإذا كانت سيادة القانون محمية، فسيكون النظام القانوني الدولي القائم على القواعد محمياً أيضاً، وستكون الدول أقدر على التصدي بشكل جماعي للتحديات العالمية التي تواجهها.
- 35 - السيدة سيطرين (إسرائيل): قالت إن أهمية وجود نظم عدالة مستقلة ومنصفة وموثوقة على الصعيد المحلي قد اتضحت بشكل متزايد في سياق جائحة كوفيد-19 المستمرة. وأضافت أن إسرائيل فخورة باستمرار ديمقراطيتها الحيوية وسلطاتها التشريعية ونظام محاكمها المستقل في أداء مهامها حتى في مواجهة تدابير الإغلاق

فعلى الصعيد الوطني، تتجذر سيادة القانون في الامتثال للدستور والقوانين المحلية. وهي تتجذر على الصعيد الدولي في احترام مبدئي المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والالتزام بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة، والامتناع عن فرض تدابير قسرية انفرادية وغير قانونية. ويمثل احترام المؤسسات القانونية لجميع الدول والاعتراف بالحقوق السيادية لجميع الشعوب في إنشاء مؤسساتها القانونية والديمقراطية الخاصة بها أمراً حيوياً.

39 - وذكرت أن نيكاراغوا تثق ثقة تامة بمحكمة العدل الدولية التي يسهم عملها في تعزيز سيادة القانون وتوطيدها ونشرها، وهذا العمل أساسي أيضاً للوفاء بالالتزامات بكفالة المساواة في السيادة بين جميع الدول، وهو مبدأ أساسي من مبادئ الأمم المتحدة. وتتصرف بعض الدول الكبرى بطريقة لا تتفق مع مقاصد المنظمة، في محاولة لتقويض حق البلدان النامية في تقرير المصير والاستقلال السياسي. وفي خضم أزمة جائحة كوفيد-19، فإن القضاء على التدابير القسرية الانفرادية، التي تنتهك الحق في التنمية وحقوق الإنسان، وتعمق الفقر وعدم المساواة، وتنتهك مبادئ القانون الدولي، وترقى في أوقات الجوائح إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية، يمثل أمراً ملحاً.

40 - وأشارت إلى أن نيكاراغوا تقيم علاقاتها الدولية على أساس الصداقة والتضامن والمعاملة بالمثل بين الشعوب. وهي لا تكتفي بالاعتراف بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات الدولية بالوسائل التي يتيحها القانون الدولي، بل إنها استخدمت هذه الوسائل في عدة مناسبات، وستواصل القيام بذلك. والالتزام نيكاراغوا بسيادة القانون راسخ، وهي تقر بأن الدول تتحمل مسؤولية احترام وترسيخ السيادة، وتوطيد الديمقراطية، وضمان الإنصاف في جميع المجالات. وقالت إن حكومة بلدها شرعت في عام 2007 في عملية تحديث قانوني بغية تعزيز سيادة القانون، وضمان المساواة في إمكانية اللجوء إلى القضاء، وحماية الفئات الضعيفة، ولا سيما الأشخاص الذين يعيشون في فقر، وجماعات السكان الأصليين، والنساء والأطفال والمراهقين. وهي لا تزال ملتزمة التزاماً راسخاً بالحفاظ على السلام والاستقرار والأمن في نيكاراغوا وتحقيق الرخاء لجميع النيكاراغويين. وعلى الصعيد الدولي، تنعكس هذه التطلعات في جهود وفد بلدها الرامية إلى مواصلة بناء علاقات قائمة على الاحترام والمساواة والتضامن والتعاون المتبادل.

الشامل والقيود المتصلة بالجائحة. وأشارت إلى أن الاستعراضات التي أجرتها محكمة العدل العليا الإسرائيلية لسياسات حكومة بلدها المتعلقة بكوفيد-19 قد أثبتت استقلال السلطة القضائية والتزام البلد الراسخ بالديمقراطية وسيادة القانون.

36 - وأردفت قائلة إن إسرائيل تواصل مناصرة النهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين على الصعيدين الوطني والدولي. ففي عام 2021، عقب توقيع الاتفاق الإبراهيمي للسلام، استضافت البعثة الدائمة لإسرائيل حواراً رائداً بين دبلوماسيات رفيعات المستوى من إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والبحرين، وشاركت في رعاية مناسبة لعرض أوجه التقدم التكنولوجي التي حققتها إسرائيل والتي يمكن أن تساعد في منع العنف العائلي. وإسرائيل فخورة باستمرار قيادتها لفريق الأصدقاء المعني بالقضاء على التحرش الجنسي، وهو هيئة ساعدت في تأسيسها. وعلى الصعيد الوطني، أفادت بأن رئيسة قضاة المحكمة العليا امرأة، وأن هناك 9 نساء من بين وزراء الحكومة البالغ عددهم 27 وزيراً، وهو أكبر عدد في تاريخ البلد. كما عُينت امرأة مؤخراً في منصب المدعية العسكرية العامة. وحققت البلد أيضاً إنجازات هامة لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2021، بما في ذلك انتخاب أول خبير إسرائيلي في لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعيين أول وزير حكومي من ذوي الإعاقة، وانتخاب أول عضو في البرلمان من الصم.

37 - وفي ختام كلمتها، أكدت من جديد التزام حكومة بلدها بدعم القانون الوطني والدولي ومنع الإفلات من العقاب على أشد الجرائم خطورة، الذي تقع المسؤولية عنه على عاتق كل دولة. ويجب إنفاذ القانون وفقاً للمبادئ والمعايير الأساسية، بما في ذلك الاستقلالية والموضوعية والإنصاف. ورأت أن من المهم بصفة خاصة أن تتخذ القرارات دون أي تأثير لا مسوّغ له وفي حدود معايير ولايات المؤسسة المعنية وسلطانها. وأي مؤسسة لا تستوفي هذه المتطلبات أو تستسلم للضغوط الخارجية فإنما تقوض صحة قراراتها ومصداقيتها ونزاهتها، على حساب العدالة وسيادة القانون الحقيقية. وليس هناك ما يبرر إبقاء الهيئات القضائية وشبه القضائية الدولية في مستوى مختلف عن مستوى المؤسسات المحلية المماثلة أو أدنى منه. ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات لكفالة وضع الضمانات المناسبة من أجل الحيولة دون هذه التناقضات.

38 - السيدة يانو (نيكاراغوا): قالت إن سيادة القانون على الصعيد الوطني وسيادة القانون على الصعيد الدولي تكمل إحداهما الأخرى.

41 - السيد سيغورا أراغون (السلفادور): قال إن وفد بلده يرحب برؤية الأمين العام المبينة في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982)، ويرحب أيضاً بدعوته إلى عالم أكثر ترابطاً وشمولية وفعالية تحقق فيه النظم والمؤسسات نتائج للناس، مما يؤدي إلى استعادة ثقة الجمهور. ويشكل احترام كرامة الإنسان الأساس من أجل مجتمع أكثر عدلاً وشمولاً وتماسكاً. وبموجب دستور السلفادور، فإن الإنسان هو أصل ومقصد العمل الحكومي، الذي يهدف إلى تحقيق العدالة واليقين القانوني والصالح العام. وهناك علاقة لا تتجزأ بين سيادة القانون وحقوق الإنسان. فالوجود الراسخ لسيادة القانون أمر أساسي لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتيسير الانتصاف عند انتهاك حقوق الإنسان.

42 - وقال إن مفهوم الديمقراطية لا يقتصر بالنسبة لحكومة بلده على الامتثال للمعايير الإجرائية الدنيا لممارسة المواطنين حقوقهم في الاقتراع؛ بل يعني أيضاً ضمان التمثيل السياسي للناس ومشاركتهم وتمكينهم في عملية صنع القرار، وإيجاد حلول مستدامة لمشاكل التنمية، وتحسين نوعية الحياة. وأشار إلى أن تلبية احتياجات الناس تمثل أولوية بالنسبة لحكومة بلده. وبناء على ذلك، وعلى الرغم من جائحة كوفيد-19 وحدث العاصفتين المداريتين إيتا وإيوتا، فقد أعطت الحكومة الأولوية لحماية حق السكان في الصحة والخدمات الأساسية. ونُشر فريق متعدد التخصصات لإجراء اختبارات كوفيد-19 وتوفير العلاج، ووُضعت خطة وطنية للتطعيم ضد كوفيد-19 لضمان التطعيم المجاني في الوقت المناسب، مع التركيز على الفئات الضعيفة.

43 - وقال إن حكومة بلده تدرك أن إمكانية اللجوء إلى القضاء تساعد على التخفيف من أوجه الحرمان التي يواجهها بعض الناس والحد من أوجه عدم المساواة الهيكلية والتمييز. وقد عُدل قانون الإجراءات المدنية والتجارية لينص على عقد محاكمات افتراضية وتعزيز كفاءة الإجراءات المدنية والتجارية، وأدخلت إصلاحات على قانون الإجراءات الجنائية في إطار جهود الحكومة المبذولة لمكافحة الفساد والإفلات من العقاب. وشكل إلغاء التقادم على مقاضاة جرائم الفساد خطوة تاريخية إلى الأمام في مكافحة الفساد.

44 - السيدة أبو علي (المملكة العربية السعودية): أعربت عن سرور وفد بلدها كون ضمان سيادة القانون ونظم العدالة التي تستجيب لاحتياجات الناس، كما جاء في تقرير الأمين العام (A/76/235)، يظل أولوية هامة للمنظمة، التي تقدم دعماً مستمراً للدول الأعضاء في مجالات من قبيل دعم الأمن ومنع الجريمة والحد من العنف المسلح

45 - وقالت إن حكومة بلدها عملت على ضمان إعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى أوطانهم؛ وقد تم استعادة ما يقارب الألف مواطن سعودي حتى الآن من مناطق النزاع. وذكرت أن حكومة بلدها تقدم المساعدة إلى نحو 160 أسرة من حيث تصحيح الأوضاع الثبوتية، ومعالجة الأفكار المتطرفة والمناصرة وإعادة الإدماج. واختتمت قائلة إن حكومة بلدها لا تزال ملتزمة بالعمل الفعال المتعدد الأطراف الرامي إلى التقيد بسيادة القانون.

46 - السيدة هاكمان (غانا): رحبت بالنهج الذي يركز على الناس إزاء سيادة القانون الوارد في تقرير الأمين العام (A/76/235)، وقالت إن برنامج حكومة بلدها المنسق لسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية يضع الناس في صميم التنمية بهدف تهيئة الفرص لجميع المواطنين، وبناء بيئة قادرة على الصمود وأمة مزدهرة، والحفاظ على بلد مستقر وموحد وآمن، مع التمسك بالقيم الوطنية للحرية والعدالة. وتواصل غانا إحراز تقدم في تعزيز إطارها التنظيمي والمؤسسي والسيطرة على الفساد. وقد عُيّن مدع خاص للتحقيق في جرائم الفساد ومقاضاة مرتكبيها، واسترداد الأموال المتأتية من الفساد، واتخاذ خطوات لمنع الفساد في القطاعين الخاص والعام.

47 - وذكرت أنه لتسهيل إمكانية اللجوء إلى القضاء خلال جائحة كوفيد-19، بدأت المحاكم بعقد محاكمات افتراضية وعُقدت محاكمات في السجون لتحسين إمكانية وصول السجناء إلى القضاء والمساعدة في تخفيف الازدحام في السجون. ويجري تنفيذ استراتيجيات محددة للوقاية من كوفيد-19 والتخفيف من حدته داخل نظام العدالة الجنائية، ووُضعت بروتوكولات للسلامة لوقف انتقال الفيروس في السجون. ويجري بناء سجن جديد للحبس الاحتياطي وسجون مختلفة في جميع أنحاء البلاد للحد من اكتظاظ السجون ودعم حقوق السجناء وكرامتهم.

وتمكين المرأة، وحماية مختلف الطوائف العرقية في البلد. وقد نُفذ عدد من قوانين الأحوال الشخصية المتصلة بالطوائف العرقية من خلال النظام القضائي.

52 - وقال إن سيادة القانون هي بمثابة قوة من أجل الصالح العام تهض بالديمقراطية والكرامة الإنسانية. وفي حين أنه من الممكن ألا يكون مفهوم سيادة القانون قد عُرِف بشكل كامل، فقد اكتسب معنى مستقراً. وفي الدول التي تحترم سيادة القانون، يُتَوَقَّع من أفراد الجمهور أن يمتثلوا للقانون، ويُتَوَقَّع من الموظفين العموميين أن يطبقوا القانون على قدم المساواة وأن يمتنعوا عن تجاوز سلطاتهم. وتوفر هذه الدول إمكانية اللجوء إلى القضاء وضمان عدالة محاكمها وحيادها. ويجب أن يكون القانون واضحاً وسهل الفهم ويمكن التنبؤ به، ويجب البت في المسائل المتعلقة بالحقوق القانونية وفقاً للقانون؛ فليس هناك مجال للتقدير. ويجب أن تُمارَس أي سلطة بصورة قانونية ومنصفة ومعقولة. ويجب أن تكون هناك مساواة أمام القانون، ويجب احترام حقوق الإنسان، وأن تكون المحاكمات عادلة، ويجب على الدول أن تمتثل للالتزاماتها بموجب القوانين الدولية والمحلية على السواء.

53 - وقال إن وفد بلده يشعر بالقلق إزاء التهديدات التي تطرحها أعمال مختلف الكيانات التي تسعى إلى تقويض القانون الدولي وسيادة القانون. ويجب على كل من الدول والمنظمات الدولية أن تتقيد بسيادة القانون، وأن تتجنب التعسف، وأن تكفل الشفافية القانونية، وأن تتجنب الانتقائية. وستواصل سري لانكا بذل جهودها الرامية إلى تعزيز سيادة القانون داخل نظامها القانوني المحلي والإسهام بشكل استباقي في جهود تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي.

54 - السيدة باربا بوستوس (إكوادور): قالت إن سيادة القانون ضرورية لضمان التعايش السلمي فيما بين الشعوب والدول. وتؤكد إكوادور من جديد التزامها بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي والعدالة، والنظام الدولي القائم على القواعد. وقالت إن حكومة بلدها تعترف بأن سيادة القانون تنطبق بالتساوي على جميع الدول والمنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة. وهي تعترف بالدور الهام الذي تضطلع به محكمة العدل الدولية في الفصل في المنازعات بين الدول، وتدافع باستمرار عن دور المحكمة الجنائية الدولية في مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز السلام والمصالحة. وتقدر حكومة بلدها أيضاً أعمال لجنة القانون الدولي في تدوين القانون الدولي وتطويره تدريجياً.

وفي الوقت نفسه، أبرزت جائحة كوفيد-19 ضرورة استكشاف الأحكام غير الاحتجاجية والتدابير التأهيلية.

48 - وأعربت عن الأسف لما تسببت به جائحة كوفيد-19 من مضاعفة أوجه عدم المساواة بين الجنسين وأوجه الضعف وزيادة لخطر ارتكاب العنف الجنساني ضد النساء والأطفال. وقالت إن حماية حقوق النساء والفتيات وحياتهن الأساسية يجب أن تظل أولوية لجميع الحكومات. والتمسك بسيادة القانون والنهوض بها يعني تفكيك الهياكل والحواجز التمييزية التي تعوق المشاركة الكاملة والفعالة للنساء والفتيات. وتعزيز المساواة بين الجنسين وإدماج المنظور الجنساني ومراعاة المؤسسات للمنظور الجنساني ستكون أموراً حيوية لإعادة البناء بشكل أفضل وضمان اقتصادات قادرة على الصمود في أعقاب الجائحة.

49 - السيدة خيمينيس أليغريا (المكسيك): قالت إن الوجود الراسخ لسيادة القانون شرط ضروري لتحقيق أهداف المجتمع الدولي ومثله العليا. وهناك حاجة إلى قواعد واضحة وللمقدرة على إنفاذها من أجل تحقيق الاستدامة البيئية، وتعزيز السلام والمساواة بين الجنسين، والإعمال الكامل لحقوق الإنسان. وقد واجهت جميع بلدان العالم والمنظمات الدولية تحديات كبيرة خلال العامين الماضيين. ويجب على الدول أن تتصدى للفساد والجريمة المنظمة عبر الوطنية والارتفاع المثير للجزع في مستويات جرائم الكراهية، سواء على الصعيد الوطني أو في المجالين الإقليمي والعالمي.

50 - وأشارت إلى أن حالة الطوارئ الصحية الناجمة عن كوفيد-19 ألقت الضوء على التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي في التصدي للتهديدات العالمية. وأجبرت الأزمة غير المسبوقة الدول على إعادة النظر في سير عمل نظم العدالة وفعالية سيادة القانون في حالات الطوارئ. ومثلت الجائحة اختباراً حقيقياً للحكومة العالمية ولرسوخ سيادة القانون؛ وبوصفها ظاهرة عالمية، لم يكن من الممكن احتواؤها بفعالية إلا من خلال التعاون وتعددية الأطراف. وفي هذا الصدد، أعربت عن ترحيب وفد بلدها بتقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982) وتأييده للموضوع الفرعي المقترح للدورة الحالية.

51 - السيد بيريس (سري لانكا): قال إن تعزيز سيادة القانون على الصعيد الوطني أساسي للحكم الرشيد والتنمية المستدامة، وهو مسؤولية مشتركة بين الدول. ويتضمن دستور سري لانكا أحكاماً مستفيضة بشأن الحقوق الأساسية، بما في ذلك حقوق الطفل،

55 - وأضافت أن مفاهيم سيادة القانون وحقوق الإنسان والديمقراطية مترابطة ويعزز كل منها الآخر. وجميع الأفراد الذين يعيشون في إكوادور، سواء كانوا مواطنين أم لا، يتمتعون بنفس الحقوق وتقع عليهم نفس الالتزامات. فجميعهم متساوون أمام القانون ويتمتعون بإمكانية اللجوء إلى نظام عدالة يتسم بالكفاءة والشفافية ويكفل لهم التمتع دون تمييز بجميع الحقوق المعترف بها بموجب الدستور. وإكوادور من الدول الموقعة على جميع اتفاقيات الأمم المتحدة والصكوك العالمية المتعلقة بحقوق الإنسان وتكفل تطبيقها على الصعيد الوطني. وأردفت أن الحرية مبدأ أساسي في المجتمع الإكوادوري، واحترامها يمكن الأشخاص ذوي الآراء المتباينة من التعايش بسلام. غير أن الحرية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمسؤولية؛ وهذان المبدآن يمثلان سوية الأساس بالنسبة لسيادة القانون.

59 - وقال إن حكومة بلده، إدراكاً منها للارتباط الوثيق بين احترام سيادة القانون وإمكانية اللجوء إلى القضاء، أجرت إصلاحاً رئيسياً لقطاع العدالة وحقوق الإنسان بهدف تعزيز استقلال السلطة القضائية. وقد زادت من مخصصات الميزانية لصندوق المساعدة القانونية، وعينت أكثر من 200 من القضاة، وفتحت ثلاث محاكم جديدة من أجل جعل العدالة أقرب منالاً للشعب. وشيدت أيضاً سجونا جديدة لضمان احتجاز السجناء في ظروف تحمي حقوق الإنسان الواجبة لهم. وعلى الصعيد الدولي، تواصل بوركينا فاسو تنفيذ الصكوك القانونية الدولية التي هي طرف فيها والتعاون مع آليات تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. فقد أنشأت على سبيل المثال آلية وطنية لمنع التعذيب، تمشياً مع توصيات لجنة مناهضة التعذيب.

60 - السيد سكوكنيك تابيا (شيلي): قال إن شيلي تعلق أهمية خاصة على موضوع سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. وفي أعقاب أزمة سياسية حادة وقعت منذ عامين، أجرت شيلي، بدعم من الأمم المتحدة، استفتاءً قرر الشعب الشيلي بموجبه أنه ينبغي صياغة دستور جديد. وقد انتُخب لهذا الغرض مؤتمر دستوري يضم في عضويته نساء ورجالاً بأعداد متساوية وممثلين للشعوب الأصلية. وقد صممت عملية صياغة الدستور الجديد، التي يمكن أن تستغرق ما يصل إلى سنة، بحيث تكون ديمقراطية بحق، وشفافة تماماً، وتشاركية بشكل كبير. ويجري الاضطلاع بهذه العملية في إطار احترام المعاهدات الدولية التي تكون شيلي طرفاً فيها. وسيُطرح الدستور الجديد، بمجرد صياغته، للتصويت في استفتاء آخر.

61 - وقال إنه على الرغم من الصعوبات التي واجهتها شيلي، فقد تمكنت من تحويل المطالب المشروعة لشعبها إلى عملية سلمية وديمقراطية، تمشياً مع الدستور الحالي وسيادة القانون. وأضاف إن حكومة بلده واثقة بأن المؤتمر الدستوري سيقترح نصاً من شأنه أن يعزز الإنصاف والعدالة الاجتماعية بشكل أكبر، ويحمي الحريات، ويعكس التقاليد الجمهورية للبلد وقيم مجتمعه.

56 - وقالت إن الفساد آفة تقوض الاستقرار والأمن الاقتصادي والسياسيين وتوقو تحقيق التنمية المستدامة. وهو يقيد أنشطة الدولة ويقوض شرعية المؤسسات الحكومية ويحول دون التمتع الكامل بحقوق الإنسان. وترفض إكوادور جميع الممارسات الفاسدة، بما في ذلك الرشوة وغسل الأموال وتحويل الأموال والأصول المكتسبة بصورة غير مشروعة.

57 - السيد رامدي (بوركينا فاسو): قال إن العوامل التي تضعف ركائز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي تجعل من غير المرجح تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وأعرب عن سرور وفد بلده لأنه على الرغم من القيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19، فقد تمكنت الأمم المتحدة من مواصلة تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان التي تحتاجها، مما مكن العديد منها من توطيد أسس سيادة القانون والمساءلة والديمقراطية. وإرساء سيادة القانون أمر أساسي لتحسين فرص الحصول على الخدمات العامة، ومكافحة الفساد، وتعزيز التماسك الاجتماعي. ولذلك من المهم أن تواصل المنظمة دعم الدول، ولا سيما البلدان النامية، في جهودها الرامية إلى تعزيز سيادة القانون.

58 - وأشار إلى أن بوركينا فاسو تعاني من أزمة أمنية وإنسانية غير مسبوق، فاقمتها جائحة كوفيد-19. ومع ذلك، ومن أجل توطيد الديمقراطية وسيادة القانون، أجرت حكومة بلده بنجاح انتخابات رئاسية وتشريعية نزيهة وشفافة في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، ومن المقرر إجراء الانتخابات البلدية في أيار/مايو 2022. ولضمان إدراج المبادئ التي تقوم عليها سيادة القانون في القانون الوطني، تنفذ الحكومة

مرتكبيها. وقال إن وفد بلده يدعو جميع الدول إلى تحمل هذه المسؤولية وتعزيز سيادة القانون.

66 - السيدة فالكوني (بيرو): قالت إن حكومة بلدها تؤكد مجدداً التزامها بتعددية الأطراف وسيادة القانون والديمقراطية. وسيادة القانون هي الأساس لضمان إقامة علاقات سلمية ومنصفة بين الدول وبناء مجتمعات عادلة وشاملة. وفي عالم يزداد ترابطاً، من الضروري الدفاع عن نظام دولي قائم على القواعد من أجل تمكين المجتمع الدولي من التصدي بفعالية لأشد الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وقالت إن حكومة بلدها تعترف بالمساهمة الحاسمة للأمم المتحدة في تعزيز سيادة القانون من خلال أنشطتها في مجال المساعدة، لا سيما في سياق جائزة كوفيد-19، التي كشفت، كما ورد في تقرير الأمين العام (A/76/235)، عن أوجه عدم مساواة عميقة في توزيع الثروة والموارد، والعدالة والأمن للجميع، وحماية حقوق الإنسان، وتقديم الخدمات الأساسية.

67 - وقالت إن حكومة بلدها ملتزمة بتعزيز الإدماج الاجتماعي والعدالة، والقضاء على أوجه عدم المساواة والتوزيع غير العادل للثروة، وبناء مجتمع قوي وديمقراطي تكون الحرية والحقوق المدنية مكفولة فيه. والحكومة ملتزمة أيضاً بضمان إمكانية لجوء الجميع إلى القضاء بشكل مجاني، من خلال نظام قضائي مستقل وشفاف وفعال ويمكن التنبؤ به. وأردفت أن الحق في الدفاع العام يُعتبر حق أساسي من حقوق الإنسان، وتقدم وزارة العدل وحقوق الإنسان المساعدة القانونية المجانية في المسائل الجنائية وغيرها من المسائل. وتوفر الدفاع أيضاً عن الأشخاص الذين وقعوا ضحايا للانتهاكات الحقوق. ويوفر نظام العدالة الجنائية بدائل مجدية للسجن، ويسعى إلى إعادة تأهيل مرتكبي الجرائم وتمكينهم من أداء أنشطة منتجة من أجل تيسير عودتهم إلى المجتمع وإعادة إدماجهم في سوق العمل. وفيما يتعلق بالعدالة للنساء والفتيات، قالت إن الإنصاف بين الجنسين يمثل أولوية بالنسبة لحكومة بلدها، التي تعمل على إزالة جميع العقبات القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون تمكين المرأة، وضمان احترام حقوقها، والقضاء على الممارسات التمييزية.

68 - وقالت إن بيرو تواصل تعزيز التسوية السلمية للمنازعات، عملاً بالفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، وأعربت عن القلق البالغ الذي يساور بلدها إزاء الانتهاكات المتكررة للقانون الدولي. وتشدد بيرو على أهمية تعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال

62 - السيد ريتينر (سويسرا): قال إن النظام الدولي القائم على سيادة القانون والقانون الدولي يكتسي أهمية قصوى. فاحترام القانون الدولي والاتفاقات الدولية أمر أساسي للحفاظ على العلاقات التي تقوم على الثقة بين الدول. وسيادة القانون حاسمة بالأهمية بالنسبة للسلام والأمن الدوليين وللتقدم الاقتصادي والاجتماعي والتنمية وحماية حقوق الإنسان والحرية الأساسية. وسوف تواصل سويسرا تعزيز احترام سيادة القانون، المنصوص عليها في دستورها الاتحادي.

63 - وقال إن الهيئات الدولية، مثل لجنة القانون الدولي ومحكمة العدل الدولية، تقدم إسهامات كبيرة في مجال تعزيز سيادة القانون وتشجيع التسوية السلمية للمنازعات. ويحث وفد بلده الدول على المشاركة في الانتخابات المقبلة لأعضاء اللجنة، وعلى اللجوء إلى المحكمة وغيرها من الهيئات القضائية الدولية، مثل المحكمة الدولية لقانون البحار، لتسوية المنازعات. ومع تزايد استخدام الدول والمنظمات الدولية للقانون غير الملزم وغيره من الصكوك الدولية، ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لكيفية تأثير هذه الصكوك على النظام القانوني الدولي ولماهية الدور الذي تؤديه فيما يتعلق بالمؤسسات القضائية الدولية.

64 - وأشار إلى أن النظام الدولي القائم على القواعد والمنظمات الدولية وتعددية الأطراف تعرضت بوجه عام لضغوط متزايدة في السنوات الأخيرة. والمحكمة الجنائية الدولية عنصر أساسي في الهيكل المتعدد الأطراف لحماية سيادة القانون، ومكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي، وتوفير العدالة للضحايا. وهي تمثل رمزاً قوياً للعدالة العالمية وتذكيراً بأن سيادة القانون تنطبق على الجميع. وتشجع سويسرا الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على نظام روما الأساسي على أن تفعل ذلك، وتدعو جميع الدول للتعاون الكامل مع المحكمة.

65 - وقال إن سويسرا تؤيد أيضاً الجهود المكتملة لجهود المحكمة في مكافحة الإفلات من العقاب، مثل جهود الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، وآلية التحقيق المستقلة لميانمار. غير أن دور المحكمة الجنائية الدولية وغيرها من الآليات الدولية هو دور ثانوي بالنسبة لدور الدول، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن التحقيق في أخطر الجرائم ومقاضاة

- الدبلوماسية الوقائية وآليات الإنذار المبكر اللازمة لهذا الغرض، امتثالاً للمواد 1 و 34 و 99 من الميثاق.
- 69 - وفيما يتعلق بآليات المساءلة الدولية، ذكرت أن بيرو تولي اهتماماً وثيقاً للأنشطة التي تضطلع بها الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 وفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ويعكس هذا الاهتمام الأهمية التي تعلقها بيرو على ضرورة توثيق الفظائع المزعومة توثيقاً مستفيضاً ليتسنى تقديم الجناة إلى العدالة.
- 70 - السيد سيمونوفيتش (كرواتيا): قال إن الواقع المر هو أن القوة، في كثير من الأحيان، قد تغلب الحق. وقد كانت هناك تحديات تواجه الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان، وأتت جائحة كوفيد-19 لتزيد الوضع سوءاً. وأعرب عن ترحيب وفد بلده برؤية الأمين العام لعالم أكثر عدلاً وشمولية ولتجديد العقد الاجتماعي بالاستناد إلى التضامن بين الحكومات وشعوبها. بيد أنه بدون إحراز تقدم كبير في مجال سيادة القانون، ستظل تلك الرؤية مجرد مجموعة من الأفكار الجذابة.
- 71 - وأشار إلى أن أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون مجزأة حالياً، والتنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة أمر صعب. وفي إطار الجهود الرامية إلى إعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة كوفيد-19، ينبغي للدول أن تفكر في كيفية توفير المزيد من الموارد من أجل سيادة القانون وكيفية ضمان اتخاذ إجراءات متسقة لسد الفجوة بين التطلعات والواقع. وتمثل سيادة القانون حجر الزاوية بالنسبة للديمقراطية وحقوق الإنسان والتعايش السلمي والتعاون بين الدول ومنع الجرائم الفظيعة. ومن دونها، لن يتمكن العالم من منع تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، أو ضمان التنمية المستدامة.
- 72 - وقال إن كرواتيا تدعو جميع الدول إلى التقيد بالقانون الدولي وحل منازعاتها بالوسائل السلمية. وهي تؤيد مبادئ العدالة الدولية القائمة على آلية قضائية فعالة ومحايدة مثل المحكمة الجنائية الدولية، التي تظل الأداة الأهم لمكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم الدولية. وأضاف إن وفد بلده يشجع جميع الدول الأعضاء على التصديق على نظام روما الأساسي. وعلى صعيد الاتحاد الأوروبي، تؤيد كرواتيا الآليات الجديدة لدعم وتعزيز سيادة القانون، مثل الآلية
- الأوروبية لسيادة القانون، التي توفر إطاراً للحوار المفتوح والبناء بشأن هذا الموضوع.
- 73 - وأردف قائلاً إنه يجب مكافحة الفساد على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وقد اعتمدت حكومة بلده استراتيجية جديدة لمنع الفساد للفترة 2021-2030 تشرك المواطنين ووسائل الإعلام والمجتمع المدني في الكشف عن الفساد، وتساعد بالتالي السلطات العامة على العمل بمزيد من المسؤولية والشفافية وعلى نحو أنسب للحد من الفساد.
- 74 - السيد لام باديينا (غواتيمالا): قال إن من المهم أن تتخبط الدول الأعضاء في حوار صريح ومفتوح بشأن فعالية المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون، ولا سيما بشأن السبل الممكنة لتعزيز استدامة واتساق هذه المساعدة على نطاق جميع الركائز الثلاث للمنظمة مع مواصلة الحفاظ على الاحترام الواجب لقرارات الدول ذات السيادة في الوقت نفسه. وأضاف أن سيادة القانون لا غنى عنها كي تؤدي أي ديمقراطية حقيقية وظيفتها. وإن في أعمال سيادة القانون لتقوية للمؤسسات وتحسينها من التعسف. فما من أحد فوق القانون. وأضاف أن سيادة القانون لها تأثير واضح على قضايا من قبيل القضاء على الفقر، والحد من عدم المساواة، ودعم المساواة بين الجنسين، وحماية المرأة، والحصول على الخدمات العامة، وحماية البيئة، والقضاء على الفساد، والحفاظ على مؤسسات تكفل إمكانية اللجوء إلى القضاء. كما أن سيادة القانون ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية، وهي توفر، إلى جانب العدالة، الأساس لمنع نشوب المنازعات وتسويتها وتحقيق السلام المستدام.
- 75 - وأضاف أن تعزيز سيادة القانون يتطلب مشاركة طائفة واسعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمحكمة الدولية والأمم المتحدة، التي يجب أن تعمل معاً لجعل سيادة القانون حقيقة واقعة. وقال إن حكومة بلده تعلق أهمية كبيرة على تعزيز سيادة القانون على الصعيد الوطني واتخذت خطوات لتعزيز الجهود المؤسسية الرامية إلى النهوض بالشفافية والمساءلة. وهي تسلّم بالحاجة إلى وجود نظام قضائي حر ومستقل وفعال يوفر للجميع إمكانية اللجوء إلى القضاء دون تمييز.
- 76 - وأردف قائلاً إن سيادة القانون على الصعيد الوطني ترتبط ارتباطاً جوهرياً بسيادة القانون على الصعيد الدولي. وقال إن من أسس سيادة القانون على الصعيد الدولي تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وأضاف أن محكمة العدل الدولية، بصفتها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، تضطلع بدور هام في هذا الصدد. وقد برهنت غواتيمالا

80 - السيدة بهات (الهند): قالت إنه ينبغي، على الصعيد الدولي، إعمال سيادة القانون تمثيا مع مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول، الذي يستتبع حمايتها من أشكال العدوان، بما فيها الإرهاب. وأردفت قائلة إن احترام سيادة القانون يشكل عنصرا أساسيا في العلاقة بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومن الضروري أيضا أن تحترم الدول قرارات الهيئات القضائية الدولية، بما فيها المحكمة الدولية لقانون البحار، وأن تنفذها تنفيذا كاملا.

81 - واسترسلت قائلة إن استقلال السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية، إلى جانب حرية وسائل الإعلام ووجود مجتمع مدني نابض بالحياة، يشكل أساس الحوكمة وسيادة القانون في الهند. وقد كفلت الحكومة استمرار إمكانية اللجوء إلى القضاء خلال جائحة كوفيد-19 عن طريق التكنولوجيا الرقمية. وأضافت أنه جرى تمكين النظام القضائي من القيام بوظائفه من خلال شبكة الإنترنت، وعقدت المحاكم جلسات افتراضية عن طريق التداول بالفيديو. وقالت إن الهند تقر بدور عمليات المعاهدات المتعددة الأطراف في النهوض بسيادة القانون. وهي طرف في العديد من المعاهدات المعتمدة تحت رعاية الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات، وسنت قوانين لتنفيذ تلك المعاهدات. وأضافت أن الهند تتعاون مع بلدان نامية أخرى في بناء القدرات المتعلقة بالممارسات الانتخابية ووضع التشريعات والمسائل المتعلقة بإنفاذ القوانين.

82 - ومضت تقول إن فعالية تعددية الأطراف وسيادة القانون على الصعيد الدولي تتطلب أن تعكس هياكل الحوكمة العالمية حقائق الواقع المعاصر. وينبغي أن تحسن الأمم المتحدة فعاليتها وموثوقيتها. وعلى وجه الخصوص، هناك حاجة ملحة إلى جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا بزيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين على السواء. وينبغي أن تتاح للبلدان النامية فرصة المشاركة في صنع القرار على الصعيد العالمي.

83 - السيد العدوان (الأردن): قال إن الأردن ما زال ملتزما بالوفاء بالتزاماته فيما يتعلق بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي على السواء. وأعرب عن قلقه وقد بلده إزاء انتشار انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي التي ترتكبها الدول والجماعات. وقال إن السنوات الأخيرة شهدت زيادة في الدعوات إلى تحقيق العدالة وإحداث تغيير بنيوي في جميع أنحاء العالم. ولتحقيق ذلك، يحتاج المجتمع الدولي إلى التعاون في التصدي للتحديات المرتبطة بتغير المناخ، وحقوق الأجيال القادمة، والظلم الجنساني والعرق، والمساءلة عن

على إيمانها بالمحكمة إذ عرضت عليها منازعتها مع بليز بشأن مطالبة غواتيمالا بأراضٍ وجزر ومناطق بحرية. وقال إن احترام قرارات المحكمة وفتاواها يكتسب أهمية بالغة من أجل التقيد بالقانون الدولي وتعزيز سيادة القانون. وتعترف غواتيمالا أيضا بأهمية عمل المحكمة الجنائية الدولية في مكافحة الإفلات من العقاب، وضمان المساءلة، وإقامة العدل، وتوفير سبل الانتصاف لأسر الضحايا.

77 - السيد كاواسي (اليابان): قال إن سيادة القانون منفعة عامة عالمية. ومن الضروري الحفاظ على سيادة القانون وتعزيزها من أجل تيسير حل المنازعات بطريقة سلمية ومنصفة ويمكن التنبؤ بها، مما يصب في المصلحة المشتركة لجميع الدول الأعضاء. وأضاف أن اليابان تسعى جاهدا إلى تعزيز التسوية السلمية للمنازعات الدولية. وتحققا لهذه الغاية، قدمت اليابان موارد مالية وبشرية لعدد من الهيئات القضائية الدولية، بما فيها محكمة العدل الدولية والمحكمة الدولية لقانون البحار والمحكمة الجنائية الدولية. وقال إن القضاة اليابانيين يقومون بأدوار نشطة في جميع هذه الهيئات الثلاث. وأضاف أن اليابان هي أكبر مساهم مالي في كل من المحكمة الجنائية الدولية، التي تشكل آلية أساسية لضمان المساءلة عن أخطر الجرائم الدولية، والمحكمة الدائمة للتحكيم.

78 - وقال إن سيادة القانون في المنطقة البحرية تكتسب أهمية بالغة بالنسبة لليابان. وينبغي للدول أن تقدم مطالباتها استنادا إلى القانون الدولي وألا تستخدم القوة أو الإكراه لتأكيدهما. وينبغي لها أن تسعى إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية بما يتفق مع القانون الدولي، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

79 - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بما ورد في تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982) من تشديد على أهمية سيادة القانون، وقال إن وفد بلده يؤيد الفكرة القائلة بأنه ينبغي النظر في وضع خريطة طريق عالمية لتطوير القانون الدولي وتنفيذه تنفيذا فعالا، وهو ما يمكن أن يدفع الدول الأعضاء إلى قبول الاختصاص الإلزامي لمحكمة العدل الدولية وسحب تحفظاتها على أحكام المعاهدات المتصلة بممارسة اختصاصها. وأضاف قائلا إن اليابان تؤكد من جديد التزامها بالجهود العالمية الرامية إلى القضاء على جائحة كوفيد-19 وبث الطمأنينة في المجتمع. وختم حديثه قائلا إن اليابان تعهدت، تحقيقا لهذه الغاية، بتقديم بليون دولار لمرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي وتعترم توفير ما يصل إلى 60 مليون جرة من اللقاح.

يتقون في النظم والمؤسسات. وعندما تكون هناك علاقة مباشرة بين الفرد وسيادة القانون، يتحمل كل فرد من أفراد المجتمع مسؤولية المساهمة في الصالح العام. وقالت إن إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي لعام 2012 والهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة يوفران إطاراً لتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وبناء علاقات اجتماعية وإقامة نظام اجتماعي عادل.

88 - وقالت إن من المهم وضع الأفراد في صميم نظم العدالة وإيجاد سبل لتحويل هذه النظم من أجل تعزيز الروابط الاجتماعية، لا سيما في سياق جائحة كوفيد-19 الحالية. ويجب على الدول أن تقيم توازناً بين اتخاذ تدابير لضمان الصحة العامة واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية المكفولة للأفراد. وأضافت أن توفير ودعم المساعدة القانونية للفئات الضعيفة هو إحدى الطرق للمساعدة في بناء ثقة الجمهور.

89 - وتابعت حديثها قائلة إن سلوفينيا ستدعم جهود المنظمة الرامية إلى زيادة الوعي بضرورة تجديد العقد الاجتماعي بهدف إعادة إرساء المعايير الاجتماعية التي من شأنها أن تيسر التعايش بين البشر ومن ثم تساعد على تعزيز سيادة القانون وتحقيق السلام الدائم. وقالت إن تعزيز سيادة القانون عن طريق حماية حقوق الفرد يحتل موقع الصدارة في السياسة الخارجية لحكومة بلدها. وأضافت أن سلوفينيا تدعم المحكمة الجنائية الدولية، التي تمثل وسيلة لحماية حقوق ضحايا أبشع الفظائع. وشددت على أهمية مكافحة الإفلات من العقاب وإنفاذ أحكام المحاكم الدولية وهيئات التحكيم. وختمت حديثها قائلة إن سلوفينيا تدعم أيضاً بنشاط اعتماد معاهدة دولية تنشئ آليات متعددة الأطراف للتعاون فيما بين الدول للتحقيق في أخطر الجرائم الدولية ومقاضاة مرتكبيها.

90 - السيد الطرشة (الجمهورية العربية السورية): قال إن جائحة كوفيد-19، كما جاء في تقرير الأمين العام (A/76/235)، بينت أوجه التفاوت العميق في توزيع الثروات والموارد وتوفير الأمن للجميع. وأردف قائلاً إن الأمم المتحدة هي المنبر الرئيسي لتعزيز سيادة القانون، وهو أمر يتطلب التزاماً بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك المساواة في السيادة بين الدول وحصانة الدول وممتلكاتها. واستدرك قائلاً إن بعض الدول لا تزال تلجأ إلى التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في العلاقات الدولية. وقال إن حكومة بلده ترفض أي

الجرائم الفظيعة، والفساد، والفضاء الرقمي غير المحكوم بالقدر الكافي، واستخدام التكنولوجيات الجديدة.

84 - وأردف قائلاً إنه يتعين على الحكومات وهي بصدد بذل جهود ترمي إلى إنشاء نظم قانونية جديدة أو إصلاح النظم القائمة، أن تأخذ في الحسبان آثار ذلك على الإنصاف بين الجنسين وبين الأعراق. وقال إن المساواة في المعاملة بموجب القانون مبدأ أساسي للحكومة الرشيدة. وينبغي عدم التمييز على أساس نوع الجنس أو السن أو العرق أو اللون أو الدين أو الجنسية أو الأصل الإثني أو الأصل القومي. وأضاف أن عدم التمييز مبدأ معياري من مبادئ القانون الدولي، ومن شأن الالتزام به أن يزيد من ثقة الجمهور وأن يعزز إمكانية اللجوء إلى القضاء. ولذلك ليس من المستغرب أن يشدد الأمين العام في تقريره (A/76/235) على أهمية تفكيك القوانين التمييزية. وفي هذا الصدد، قال إن وفد بلده يود أن يسلط الضوء على الدور المحوري للمرأة في صنع القرار في الوقت الحالي وفي المستقبل.

85 - واسترسل قائلاً إن مبدأي العدالة والمساواة يشكلان أساس النظام القانوني ونظام الحكم في الأردن. وقال إن حكومة بلده أدرجت مكافحة الفساد والمحسوبية والجريمة المنظمة ضمن أولوياتها. وقد أنشأت مؤسسات ديمقراطية جديدة، بما في ذلك المحكمة الدستورية، وهيئة للانتخابات، وهيئة للنزاهة ومكافحة الفساد، لضمان تنفيذ سيادة القانون للجميع.

86 - وقال إن وفد بلده يود أن يوجه الانتباه إلى مسألة الاستخدام غير المشروع للقوة في النزاعات المسلحة على الصعيدين الوطني والدولي. فاستخدام القوة لا يسمح به إلا وفقاً للقواعد المقررة بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وهذه القواعد يجري انتهاكها. وشدد على أهمية ضمان تقييد الأطراف في النزاعات المسلحة، سواء كانت ذات طابع دولي أو غير دولي، بالقانون الدولي الإنساني. وأضاف أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام أثبتت فائدتها في السيطرة على النزاعات المسلحة وإعادة إرساء سيادة القانون، ووصون السلام والأمن، وتشجيع تنظيم الانتخابات، والمساعدة في نزع السلاح، وحماية حقوق الإنسان.

87 - السيدة لانغرهولك (سلوفينيا): لاحظت أن الأمين العام يركز في تقريره (A/76/235) على سيادة القانون بوصفها قيمة أساسية في عقد اجتماعي متجدد، وقالت إن جوهر العقد الاجتماعي الحديث يتمثل في أنه يوفر الظروف التي يمكن للأفراد من خلالها المشاركة في جميع مجالات الحياة الاجتماعية. وتفترض هذه المشاركة مسبقاً أن الأفراد

معها؛ ولكن حكومة الجمهورية العربية السورية لم تطلب أي مساعدة فنية أو قانونية من الأمم المتحدة، ولم تتشاور أي هيئة تابعة للأمم المتحدة معها أو تحصل على موافقتها. وأضاف قائلاً إن إنشاء ما يسمى الآلية الدولية المحايدة المستقلة مخالف للمادة 12 من الميثاق التي تنص على أنه عندما يباشر مجلس الأمن، بصدد نزاع أو موقف ما، الوظائف التي رُسمت في الميثاق، فليس للجمعية العامة أن تُقدّم أية توصية في شأن هذا النزاع أو الموقف إلا إذا طلب ذلك منها مجلس الأمن. وخلص من ذلك إلى قوله إن الجمعية العامة قد اعتدت بذلك على ولايات مجلس الأمن، وأن ما بني على باطل فهو باطل.

94 - السيد تون (ميانمار): قال إن سيادة القانون هي حجر الأساس الذي يقوم عليه مجتمع مزدهر يسوده السلام في جميع البلدان، بغض النظر عن نظمها السياسية أو سياساتها الاجتماعية. وأضاف أن التقيد بسيادة القانون على الصعيد الوطني أمر أساسي لتعزيز احترام القانون الدولي. ونظراً لهذه الوشائج المترابطة التي يعزز بعضها بعضاً، يمكن أن يؤدي تدمير سيادة القانون على الصعيد المحلي إلى انتهاكات واسعة النطاق للقانون الدولي، ولا سيما القانون الجنائي الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، مما يؤدي إلى تقويض سيادة القانون على الصعيد الدولي إلى حد كبير.

95 - وأضاف أنه ليس أدل على التجاهل التام لسيادة القانون من الإطاحة غير الشرعية بحكومة منتخبة ديمقراطياً. ويحق لجميع الدول أن تشعر بقلق عميق إزاء هذه الأعمال غير القانونية، وينبغي أن تدينها الأمم المتحدة بعبارات قاطعة. فقد قام الجيش بانقلاب غير قانوني في ميانمار في شباط/فبراير 2021 بذريعة تزوير مزعوم للانتخابات. وبينما يحق لكل مرشح في الانتخابات الطعن رسمياً في النتائج، من خلال آلية للمنازعات الانتخابية موجودة لهذا الغرض، فإن الجيش، الذي لا يشكل جهة مشاركة في المسائل الانتخابية ولا يملك سلطة قانونية بشأنها، لم يتبع الإجراءات الدستورية والقانونية القائمة لتسوية المنازعات. وهكذا انتهك الجيش الدستور انتهاكاً صارخاً، ولم يقف عند هذا الحد بل ارتكب فظائع واسعة النطاق وممنهجة ضد المتظاهرين السلميين. وأفاد بأن التحليل الأولي الذي أجرته آلية التحقيق المستقلة لميانمار يشير إلى أنه من المرجح أن يكون قد تم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

96 - وأعرب عن امتنان وقد بلده لمجلس الأمن لإدانته العنف ضد المتظاهرين، ودعوته إلى الإفراج الفوري عن جميع المحتجزين تعسفاً، بمن فيهم أعضاء الحكومة، وتشديده على ضرورة التمسك بسيادة

تفسير تعسفي أو انتقائي للقانون الدولي من أجل تحقيق أجندة سياسية ضيقة؛ معتبراً أن هذا النهج لا يؤدي إلا إلى تقويض القانون الدولي.

91 - وقال إن التقرير جاء فيه أن التداعيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الجائحة يمكن أن تؤدي إلى تأجيج التهديد الذي يشكله الإرهاب في الأجلين المتوسط والطويل من خلال التسبب في تقادم الأوضاع الكامنة وراءه وتغذية نزعة التطرف بين مزيد من الناس وجعلهم عرضة للتجنيد الإرهابي. واستدرك قائلاً إن التقرير يغفل عاملاً آخر يسهم في تأزيم الأوضاع، وهو الإجراءات القسرية الانفرادية غير القانونية التي تفرضها بعض الدول، والتي تخلّف آثاراً مدمرة على المدنيين وتهدئ بيئات مناسبة يمكن أن تزج بالشباب في صراعات تخدم الأهداف الضيقة لتلك الدول. وقال إن التقرير وردت فيه إشارة إلى إمكانية استغلال التعاريف الفضفاضة أو غير الدقيقة للإرهاب في القانون المحلي لتقييد الحيز المدني والحريات الأساسية. إلا أن هذه الإشارة تتجاهل فشل المجتمع الدولي في الاتفاق على تعريف شامل للإرهاب. وعلل قائلاً إن هذا الفشل سببه أن بعض الدول ترغب في مواصلة استخدام ذريعة مكافحة الإرهاب لتبرير أعمال العدوان التي ترتكبها.

92 - وتابع حديثه قائلاً إن التقرير أكد على ضرورة قيام الدول المتضررة من ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب بوضع وتنفيذ استراتيجيات شاملة تتعلق بالمحاكمة وإعادة التأهيل والإدماج؛ غير أنه لم يرد ذكر للدول المصدرة لهؤلاء الإرهابيين. وأضاف أن سوريا لم تتلق بعد أي مساعدة حقيقية من الأمم المتحدة في هذا المجال. وينبغي اتخاذ تدابير حاسمة لمنع تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب ولمساءلة حكومات الدول المتورطة في هذه الظاهرة. وأشار إلى أن التقرير لم يأت على ذكر قيام بعض الدول باحتلال أجزاء من الجمهورية العربية السورية ونهب موارد البلد، وفرض شروط على العمل الإنساني والإنمائي، وتعطيل أي تقدم من شأنه أن يخلق الظروف المناسبة للعودة الكريمة والطوعية للاجئين والمشردين السوريين.

93 - وتابع حديثه قائلاً إن التقرير يشير إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011. وقال إن وفد بلده يدين ذرائع إنشاء تلك الهيئة والخلاصات المسيئة الناتجة عن عملها غير الشرعي. وأضاف أن أي مساعدة من قبل الأمم المتحدة لأي دولة عضو لا بد أن تتم بطلب من حكومتها وبالتنسيق

والقانون. واستدرك قائلا إن المجلس العسكري الحاكم تجاهل نداءات المجتمع الدولي، وواصل قتل المدنيين. وحدثت اعتقالات تعسفية واسعة النطاق، وعمليات قتل خارج نطاق القضاء، وحالات تعذيب واختفاء قسري. وفي ظل هذا المجلس، حل الحكم بواسطة الأوامر محل عمليات سن القوانين الديمقراطية وفقدت آليات ومؤسسات العدالة مصداقيتها. وقال إن المتهمين ليس لهم تمثيل قانوني. وأضاف أن أحكاما بالإعدام صدرت بحق 65 شخصا، من بينهم طفلان، وحوكم أكثر من نصفهم غيابيا، وفقا لما أفادت به مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وانهارت ثقة الجمهور في مؤسسات الدولة، ولا سيما أجهزة إنفاذ القانون.

97 - وعلل قائلا إن العامل الرئيسي المحرك لهذه الانتهاكات، ولعدم احترام سيادة القانون، هو الإفلات من العقاب الذي يتمتع به مرتكبو الانقلاب العسكري. وقال إنه لا بد من وضع حد للإفلات من العقاب وضمان المساءلة من أجل تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي. ولكي يعاد إرساء سيادة القانون في ميانمار، من الضروري إنهاء وجود المجلس العسكري الحاكم غير الشرعي ومساءلته عن الأرواح التي تزهق على يديه. وقال إن وفد بلده سيواصل العمل عن كثب مع المجتمع الدولي لوضع حد للانتهاكات الجسيمة للقانون المحلي والدولي واستعادة الديمقراطية والعدالة وسيادة القانون في ميانمار.

98 - السيد دونغل (نيبال): قال إن احترام سيادة القانون شرط أساسي للسلام والاستقرار والتنمية ويرتبط ارتباطا مباشرا بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ولذلك من المهم أن تعزز جميع الدول سيادة القانون بوصفها مبدأ شاملا للحكومة، بل بات النهوض بسيادة القانون أشد أهمية في سياق جائحة كوفيد-19، التي لم تؤثر على حياة الناس وسبل عيشهم فحسب، بل أثرت أيضا على مدى استخدام الدولة لسلطتها للسيطرة على حياتهم. ففي غمرة تركيز الحكومات على التصدي للجائحة، ربما تكون جهودها الرامية إلى الحفاظ على الحكومة الرشيدة قد أصابها الوهن وربما يكون قد حدث ما يمنع التمتع بحقوق أساسية، أو يعوق إمكانية اللجوء إلى القضاء، وربما تكون المعايير والقيم الديمقراطية قد تراجعت. ويجب بذل كل جهد ممكن لضمان عدم وقوع سيادة القانون ضحية لكوفيد-19.

99 - وأردف قائلا إن التقيد العالمي بسيادة القانون لا غنى عنه من أجل التعايش السلمي والتعاون بين الدول على الصعيد الدولي. وأضاف أن المعيارين المقبولين دوليا المتمثلين في سيادة القانون

100 - وتابع حديثه قائلا إن نيبال تعتبر الامتثال للمعاهدات الدولية ضرورة للحفاظ على علاقات طيبة بين الدول ودعم سيادة القانون على الصعيد الدولي. وأضاف أن نيبال تقي بالتزاماتها القانونية بموجب المعاهدات والقانون الدولي العرفي باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها، بما في ذلك الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ويوجد لديها لجنة وطنية لحقوق الإنسان تشكل هيئة دستورية مستقلة تمثل امتثالا تاما لمبادئ باريس.

101 - وأعقب ذلك بقوله إن الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة عنصر هام في ضمان سيادة القانون. وأضاف أن جائحة كوفيد-19 وغيرها من التحديات العالمية، بما في ذلك تغير المناخ والنزاعات والجرائم السيبرانية، تشكل تهديدا خطيرا للتنفيذ الفعال لسيادة القانون على جميع الأصعدة. وختم حديثه قائلا إن أقوى تحصين ضد هذه التحديات هو التضامن والوحدة القائمان على سيادة القانون على الصعيد الدولي.

102 - السيد إيناشفيلي (جورجيا): قال إن من المهم للغاية أن تعزز المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون حقوق الإنسان للجميع وأن تحميها. وأضاف أن التمسك بسيادة القانون والحكومة الديمقراطية والشاملة للجميع والقائمة على الشفافية والتي تلبى احتياجات المواطنين يمثل أولوية بالنسبة لحكومة بلده. ولذلك ترحب حكومة بلده بتعهد الأمين العام، على النحو الوارد في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982)، بالدعوة إلى رؤية جديدة لسيادة القانون، استنادا إلى الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. ويوفر هذا الأخير خطة أولية لإقامة مجتمعات عادلة ومسالمة وحاضنة

خلصت أيضا إلى أن الاتحاد الروسي انتهك اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ 12 آب/أغسطس 2008. وختم حديثه قائلا إن وفد بلده يدعو المجتمع الدولي إلى حث الاتحاد الروسي على وقف الاستفزازات في جورجيا والمنطقة الأوسع نطاقا واحترام التزاماته الدولية، بتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار أولا وقبل كل شيء.

106 - السيد هادغو (إريتريا): قال إن مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، يجب أن يحترمها الجميع لضمان تحقق السلام والأمن والتقدم الاجتماعي والاقتصادي والعدالة. واستدرك قائلا إن بعض الدول الأعضاء تدير شؤونها الخارجية بطريقة لا تتسق مع سيادة القانون على الصعيد الدولي وذلك باعتماد تدابير قسرية انفرادية، معظمها موجه نحو البلدان التي تتبع سياسات مستقلة. وقال إن النزعة الانفرادية تقوض سيادة القانون وتضعف تعددية الأطراف. وأضاف أن هذه التدابير القسرية الانفرادية يتم تجميلها أحيانا على أنها تدابير "محددة الهدف" ويتم الترويج لها كما لو كانت غير ذات أثر على السلام والاستقرار في البلدان المتضررة وسكانها، الذين يواجهون في واقع الأمر مصاعب تفوق الوصف. وعلق قائلا إن هذه التدابير ليس لها سند قانوني، سواء كانت محددة الهدف أم لا. وليس بوسع الدول الأعضاء أن تسمح لهذه المسألة بأن تحتل مركزا ثانويا في جهودها الجماعية الرامية إلى بناء الثقة في تعددية الأطراف والمؤسسات المتعددة الأطراف. وينبغي أن تجدد جميع الدول التزامها بإقامة نظام عالمي عادل وسلمي وفقا لمقاصد الميثاق ومبادئه.

107 - وأردف قائلا إن القوانين المحلية السارية في إريتريا لها جذور راسخة في مدونات انتقالية تعود أصولها، بدورها، إلى قوانين عرفية مدونة يرجع تاريخها إلى القرن الخامس عشر. وأضاف أن هذه المدونات، التي تعكس تقاليد الشعب الإريتري وقيمه الثقافية، كانت بمثابة أساس قوي لتعزيز السلام والحفاظ على التماسك الاجتماعي. وقامت لجنة معنية بإصلاح القوانين أنشئت في عام 1993 باستعراض وتحديث المدونات الانتقالية، ونشرت مدونات وطنية جديدة في عام 2015. وهناك حاليا حملة لإنكفاء الوعي العام بمحتوى المدونات الجديدة.

108 - وأردف قائلا إنه تم إنشاء محاكم مجتمعية مبتكرة لتعزيز إمكانية الحصول على الخدمات القضائية بشكل منصف. وعلى الرغم من التحديات المتعلقة بالموارد والقدرات التي تصاحب توسيع نطاق الخدمات لتشمل مستوى القرى، فقد تطورت هذه المحاكم كجزء من

للجميع تحترم فيها سيادة القانون وحقوق الإنسان. وأضاف أن جورجيا تشترك في مختلف المبادرات العالمية الرامية إلى دعم تحقيق الهدف 16، بما في ذلك الشراكة من أجل حكومات منفتحة ومجموعة الرواد من أجل مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة.

103 - واسترسل قائلا إن جائحة كوفيد-19 ما زالت تشكل عائقا رئيسيا أمام الأداء الفعال لنظم العدالة على الصعيد العالمي. وشدد على أهمية كفالة إمكانية اللجوء إلى القضاء ومنع الفساد. وقال إن السجناء يشكلون إحدى الفئات السكانية الأكثر عرضة للإصابة بفيروس كوفيد-19. وأضاف أن جورجيا بصدد اتخاذ تدابير استباقية لمنع انتشار المرض في سجونها وحماية صحة السجناء وموظفي السجن من خلال الفحص الوقائي والتطعيم الدوريين. وتم تطعيم نسبة عالية من السجناء والموظفين على حد سواء.

104 - وأردف قائلا إنه لا يمكن تحقيق سيادة القانون بدون مكافحة شرسة للجرائم البشعة، مثل الاتجار بالأشخاص. وقال إن حكومة بلده واصلت جهودها الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص، على الرغم من الجائحة والتحديات المرتبطة بها، بطرق من بينها تنفيذ خطة عمل تعكس توصيات جهات منها هيئات معاهدات الأمم المتحدة والمقررون الخاصون ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأضاف أن المشاركة في إنفاذ العدالة الدولية مثال آخر على دعم سيادة القانون وحقوق الإنسان. وقال إن جورجيا، بوصفها دولة طرفا في نظام روما الأساسي، تواصل الاستثمار في تعزيز المحكمة الجنائية الدولية على صعيد إطارها المؤسسي ومخصصات ميزانيتها، بما في ذلك عن طريق التبرع للصندوق الاستئماني للضحايا.

105 - وأعقب ذلك بقوله إن حكومة بلده ما زالت ممنوعة من دعم سيادة القانون في منطقتي جورجيا اللتين تحتلها روسيا - أبخازيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية. وقد أدى احتلال الاتحاد الروسي الطويل الأمد لهاتين المنطقتين إلى حرمان الأشخاص المنحدرين من الإثنية الجورجية من حقوق الإنسان الأساسية. وأضاف قائلا إن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قد أكدت في حكمها المؤرخ 21 كانون الثاني/يناير 2021، بشكل لا لبس فيه احتلال الاتحاد الروسي للإقليمين الجورجيين وممارسة السيطرة الفعلية عليهما، وأكدت مسؤولية ذلك البلد عن قتل المدنيين والعسكريين الجورجيين وتعذيبهم وإساءة معاملتهم واحتجازهم تعسفا؛ ونهب منازل الجورجيين وحرقتها؛ ومعاملتهم بطريقة لا إنسانية واستهدافهم كجماعة إثنية؛ وعدم قدرة المشردين داخليا واللاجئين على العودة إلى ديارهم. وقال إن المحكمة

هيكّل الحكومة المحلية الناشئة. وسيظل بناء قدرات النظام القضائي والمؤسسات الأخرى ذات الصلة جانباً هاماً من جوانب الجهود الرامية إلى توطيد سيادة القانون على الصعيد الوطني. وختم حديثه قائلاً إن وفد بلده يؤيد برامج الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، مع الاعتراف الكامل بأهمية المسؤولية الوطنية وضرورة الاضطلاع بهذه الأنشطة بناء على طلب الدول الأعضاء المهتمة.

زُفعت الجلسة الساعة 18:00.